

## نفيان لا يبيان حقيقة

تجهد السلطات السورية لتصوير حركة الاحتجاج، في عدد متزايد من المدن السورية، باعتبارها حركة موحى بها من الخارج وغير ذات أساس حقيقي شعبي وسياسي في الداخل، يجتهد خصوم النظام السوري في إخفاء كل أثر للتدخل الخارجي، وفي تصوير حركة الاعتراض حركة سورية صافية، بشكل كامل. ويقدم الوضع اليمني، وكذلك الوضع الليبي، صورة مختلفة في تبيان فعل العوامل والتوازنات الداخلية والخارجية. وقد كانت أيضاً لكل من انتفاضتي مصر وتونس خصائصهما ومميزاتها.

وينتج ما ذكرناه وما لم نذكره هنا، إعادة التأكيد والتشديد على وجود وحضور وفعل العوامل المحلية والعوامل الدولية في مجريات الأحداث الكبيرة والتاريخية التي يعيشها العالم العربي حالياً. وإذا كانت العوامل الداخلية هي الأساس، من حيث المبدأ، في إطلاق الحدث أو في استمراره، فإن العامل الخارجي مائل أيضاً: في صيغ مراقبة، أو تعاطف، أو دعم أو تحريض، أو تدخل سياسي وعسكري مباشر أو بواسطة أجهزة الأمم المتحدة ومجلس الأمن أو حلف الناتو.

إن معرفة طبيعة التناقضات المحركة للأحداث، في شقيها الداخلي والخارجي، أمر جوهري في تحديد البرامج والمواقف، وخصوصاً بالنسبة إلى القوى التقدمية الديمقراطية. والخلل في هذا التحديد، يرتب مواقف خاطئة أو التحاقية ومضرة دائماً، على نحو ما يحصل في الكثير من الحالات، راهناً. يردّد عدد من ممثلي القوى الوطنية ما يروّج له فريق عربي، من أن كل ما حصل في البلدان العربية، بدءاً من تونس وصولاً إلى عمان، إنما هو بفعل مؤامرة خارجية حكمت فصولها في واشنطن وثل أنيب. هكذا ببساطة، تلغى مبادرات الجماهير ومعاناتها وحقوقها ومطالبها، وتصبح واشنطن هي المتحكمة على نحو قدرتي، في مصائر كل البلدان والساحات والشعوب.

ويردّد آخرون، من التيار الوطني، كلاماً نقبضاً، يُلغى معه كل دور للصراع، الدائر في المنطقة وفي العالم، الذي تنشط فيه قوى الهيمنة ونهب الثروات والتنافس الاقتصادي والسياسي، من أجل تعزيز مواقعها وزيادة نفوذها وحصصها. ألم يختبر العراق هذا النوع الأخير من مشاريع السيطرة بواسطة الغزو والاحتلال والدمار والقتل، دون أن يلغى ذلك، أبداً، المبررات الداخلية الهائلة للاعتراض على النظام الاستبدادي الذي كان يديره صدام حسين؟ وفي ليبيا، ورغم كل الأسباب الكبيرة الدافعة إلى الاعتراض على سلطة الفرد المطلقة، ألا تتولى واشنطن وحليفاتها الآن، محاولة التحكم في مجريات الصراع، بما يتفق مع مصالحها، فيستمرّ القذافي وسلطته أو يزولان، تبعاً لما قد تستطيعه الإدارة الأميركية وحلفاؤها الأطلسيون؟

إن وضع الحركة الوطنية الديمقراطية، بين سندان الدكتاتورية ومطرقة الطامع الغازي المغتصب الاستعماري، هو أمر يجب الخروج منه بنفيتين إيجابيتين: لا للمحتل، ولا للدكتاتور!

إن شعوبنا تنتفض الآن من أجل الحرية. يحصل ذلك، بسبب القمع والقهر والاستئثار والنهب والفساد والتبعية، وأمر شائنة أخرى تمارسها الأنظمة، لكن هذه الأنظمة تتفاوت في ولاءاتها وفي علاقاتها مع قوة الهيمنة العالمية الممثلة بواشنطن وحلفائها، وخصوصاً بالقوة العدوانية لإسرائيل الصهيونية في منطقتنا. وتقود واشنطن بعد مفاجاتها وشركاءها بسقوط حليفين أساسيين لهما في كل من مصر (خصوصاً) وتونس، حرباً حقيقية، لتقليص الخسائر وإلحاق هزائم بقوى لم تمتثل لإملاءاتها في حروبها الأخيرة في المنطقة، وخصوصاً غزو العراق في 2003، وغزو لبنان في 2006، وغزة أواخر 2008.

إن رؤية كل تلك العوامل في تناقضاتها وتفاعلاتها، ووفق الأحجام الموضوعية، هي ما تجعل التحليل «لموساً» والاستنتاج صحيحاً وثورياً، لأنها تساعد، أساساً، على صياغة الموقف والبرنامج الوطني الثوريين، من وجهة نظر الأكثرية الشعبية والمصالح الوطنية في آن واحد. أما الاكتفاء بجانب واحد من المشهد، ونفي الجانب الآخر، فلن يقوداً أبداً إلى تبيان الحقيقة التي قيل إنها دائماً ثورية.

\* كاتب وسياسي لبناني

### سعد الله مززعاني\*

استعدنا هنا، مع بعض التعديل، المعادلة الشهيرة للصحافي الراحل جورج نقاش («نفيان لا يبيان وطناً»)، لكي نسلط الضوء، ما أمكن، على عنصرَي التناقض، وبالتالي التأثير والتفاعل، في الأحداث الجارية، هذه المرة، في منطقتنا العربية.

وعنصر التناقض هنا، ببساطة، هما العنصر الداخلي والعنصر الخارجي. فما يحدث في بلد من البلدان، إنما هو بالتأكيد، ثمرة ما يدور في ذلك البلد من نزاعات وصراعات وتناقضات، بين قواه ومجموعاته، في الحقل السياسي والاقتصادية والاجتماعية والفكرية.

غير أنه، وفي هذا الزمان خصوصاً، وبعد تمدد العولمة إلى كل الميادين والمرافق والبلدان، بنسب تكبر أو تقل، لم يعد العامل الداخلي هو وحده ما يحدد مجريات الصراعات وبالتالي التطورات والتوازنات الداخلية في هذا البلد أو ذاك. ويتضخم فعل العامل الخارجي، بمقدار ما تكون البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية هشّة، ويكون البلد منقسماً، أو تابعاً، أو هو موضع تحاذب ونزاعات إقليمية أو دولية، أو الاثنين معاً.

وفي هذا السياق، يمكن الاستنتاج بسهولة، أنه بمقدار ما يكون بلد ما قوياً، يكون أقل عرضة لتأثير العامل الخارجي. أما البلدان التابعية، الضعيفة والمفككة، فتكبر فيها التناقضات الداخلية من جهة، ويزداد في مجريات أحداثها وصراعاتها تأثير العامل الخارجي، من جهة ثانية.

وتقدم نظرية الصراع الطبقي مساهمة ثمينة في تحديد الاساسي من أسباب ومجريات ما يدور في عالمنا من أحداث، وما ينظم هذه الأحداث من قوانين، وحتى ما يمكن أن تفضي إليه، وبعد مسار تبين أنه معقد ومديد، من نتائج ونهايات، هي بدورها غير نهائية في عملية تناقض جديدة لا تنتهي.

وتزخر لوحة الصراعات في تفاعلاتها المحلية – الوطنية، والإقليمية والكونية، بأشكال شديدة التنوع من تفاعل العاملين الداخلي والخارجي. ولا يندر، في مناسبات عدة، كما أشرنا، أن يطغى العامل الدولي على العامل المحلي، وأن تكون له الكلمة الفصل في تقرير مسار الأحداث، ولو إلى وقت محدد. إلا أنه رغم كل ما يمكن أن ينشأ من تنوع وتعدد، وحتى من مفاجات أو مفارقات أو مصادفات، يبقى لكل من العاملين الداخلي والخارجي، دوره وفعله وتأثيره في معادلات، يتفاعل فيها أيضاً مستوى نضوج العوامل الذاتية الإرادية، مع مستوى تناقض العوامل الموضوعية. وثمره لذلك، يولد الجديد، أو تتأخر الولادة بفعل التكاسل وعدم التقاط اللحظة والمبادرة، أو بفعل القوة والإكراه وما شابه من أشكال الإجهاض والإعاقة.

## يجب الخروج من ثنائية وضع الحركة الوطنية الديمقراطية بين سندان الدكتاتورية ومطرقة الطامع الغازي المغتصب الاستعماري

هذه الخريطة البسيطة أو المبسطة، لحركة الصراعات والتفاعلات في شقيها المحلي والخارجي، تتعرض دائماً لأشكال متنوعة من التشويه المتعمد من جانب القوى المنخرطة في الصراع، وتبعاً لمصالحها وأهوائها وأهدافها. ومن الشائع في مجرى ذلك، أن يجري إهمال أو تجاهل أو حتى إسقاط أحد العاملين، لمصلحة تكبير أو تضخيم أثر العامل الآخر. وتوفر لنا أحداث السنوات القليلة الماضية، نماذج ساطعة في تجسيد عملية التشويه المذكورة. ففي أحداث البحرين الأخيرة، جرى إبراز العامل الخارجي (الإيراني) بوصفه العامل الأكثر تأثيراً في إطلاق انتفاضة أكثرية الشعب البحريني ضد النظام الملكي القائم. وقد كان ذلك ذريعة لمنع التغيير في البحرين، ولاستقدام قوة من الخارج، من أجل تنفيذ هذا المنع. واليوم، يدور نقاش مريب حول الوضع في سوريا. ففيما



● يُنتخب المرشح للرئاسة بالاقتراع العام المباشر من بين المرشحين المسجلين في البلديتين الأكبر في نطاق البلدية الموسعة، شرط تعهده أن لا تقل أيام إقامته في نطاق هذه البلدية عن 3 أيام في الأسبوع،

● تعديل المادة 27 من قانون البلديات لجهة شرط المستوى التعليمي للمرشح، فيُشترط في المرشح لعضوية المجلس البلدي الموسع أن يكون حائزاً الشهادة الثانوية على الأقل، ويُشترط في المرشح لرئاسة هذا المجلس أن يكون حائزاً شهادة جامعية.

### خاتمة

لما كان التشريع يعبر بصورة مباشرة وغير مباشرة عن خيار السلطة التشريعية، وبلاستناد إلى اتفاق الطائف الذي نص في أحد بنوده على ضرورة العمل لإلغاء الطائفية السياسية، فإننا نقدر أن روح التشريع البلدي الجديد يجب أن تذهب في هذا الاتجاه لكي تمثل انتقالاً من المنطق السياسي التفتيتي الزبائني للتمثيل في العمل البلدي، إلى منطق جديد في التمثيل الأهلي الأوسع أفقاً والأكثر كفاءة ومسؤولية على طريق بناء الدولة الحديثة. فمفهوم البلدية الموسعة، الذي يشمل قرى وبلدات متنوعة طائفيًا وثقافياً داخل البلدية الموسعة، سيربط بين المصالح الحيوية المشتركة للقرى والبلدات المكوّنة لها، فيسهم تدريجاً في تحول الناخبين في انتخاب المجلس البلدي المشترك عن معايير العصبية القروية الضيقة داخل القرى أو معايير العصبية الطائفية بين القرى إلى معايير اقتصادية – اجتماعية وأخلاقية يتدرج إليها وعي الناخبين في الانتخابات البلدية، فيؤثر لاحقاً في وعيهم لمعايير المشاركة في الانتخابات النيابية.

### هوامش

(1) وضعت هذه الخريطة الحملة الفرنسية عامي 1860 – 1861، وورد ذكر مباركتها البابوية على لسان رئيس جمهورية فرنسا Millerand إثر عرضها على قداسته، كما ورد في رسالة هذا الأخير إلى المونسنيور عبد الله خوري، النائب البطريركي، رئيس وفد لبنان الثالث إلى مؤتمر الصلح في باريس. ورد ذكر هذه الرسالة المؤرخة في 24 آب 1920 في مطبوعة صادرة عن الحركة الثقافية – أنطلياس، لمناسبة اليوبيل الماسي لإعلان دولة لبنان الكبير 1920 – 1995. ومن المعروف أنّ ميللران كان خلال 1920 – 1924 رئيساً للجمهورية.

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 1993، الفصل الرابع، بعنوان: الناس والإدارة، ص 79.

\* باحث لبناني

والتخطيط يسهم في بلورة الحاجات المرفوعة إليه من البلديات الموسعة، أو من مجالس الأقسضية، أو من مجالس بلديات المدن. وتنتقل إلى هذه المديرية صلاحيات مديرية التنمية في وزارة الشؤون الاجتماعية التي لم تصمّم وظيفتها لتقوم بتنمية المناطق، بل اقتصرت على القيام بتنفيذ مشروعات محلية في القرى لا تدرج ضمن خطط على المديين القصير والمتوسط.

● مديرية لإدارة والتنفيذ: تقوم على المستوى المركزي في الوزارة بالتنظيم الوظيفي لفروع الوزارة في المحافظات، وبتنظيم وتدريب مجموعات الشرطة في البلديات الموسعة، وبتقويم الأداء المالي والإداري لهيئات مجالس الأقسضية، ورفع التقارير الدورية عنها للمجلس المركزي وإيداع نسخ عن هذه التقارير في ديوان المحاسبة والتفتيش الإداري المعنيين بصلاحيات المحاسبة اللاحقة. أما على مستوى التنفيذ، فتقوم بأعمال المتابعة الفنية لتنفيذ البرامج والمشروعات، من خلال جهاز من الاختصاصيين في قطاعات الإنتاج والخدمات، وباعمال التنسيق مع فروع الوزارات الأخرى المعنية والمنظمات غير الحكومية.

ثانياً: على نطاق القضاء:

● بشكل مجلس القضاء من ممثلين عن البلديات الموسعة، وهو مجلس يتمتع بالشخصية المعنوية وبلاستقلال الإداري والمالي تحت سقف الواردات وصلاحيات الصرف والتدقيق المحاسبي الذي يمكن أن تتولاها شركات متعاقدة.

● تعين الوزارة لمجلس القضاء مديراً تنفيذياً (Manager executive) يتابع قرارات هيئته مع مجالس البلديات الموسعة التابعة لها، ومع فروع الوزارات على مستوى القضاء أو المحافظة، ويرفع عنها تقارير دورية إلى كل من القائم مقام والمحافظ لأخذ العلم والمساعدة في التنسيق مع تلك الفروع.

إنّ التعديل المقترح لتشكيل البلديات الموسعة يوفر إمكان تشكيل مجلس القضاء، الذي نص عليه اتفاق الطائف، وذلك بمعدل 2 إلى 3 أعضاء عن كل بلدية في القضاء، ويترك للمجلس أمر بت العدد. ويكون الرئيس المنتخب في مجلس البلدية الموسعة وأحد الأعضاء من ذوي الكفاءات التخصصية العالية ممن انتخبوا ليمثلوا نطاق البلدية ككل (من ضمن نسبة 20%) من بينهم حكماً.

ثالثاً: على نطاق البلدية الموسعة:

مع موافقتنا على كثير من التعديلات في مشروع القانون المرفوع من وزارة الداخلية (حين كان ميشال المر وزيراً)، ولا سيما منها المواد المتعلقة بصلاحيات وأداء كل من رئيس البلدية ومجلسها نرى ضرورة أن: